الإيجاز بالحذف عند العز بن عبد السلام

بقلم دكتور

عبد المنعم سيد عبد السلام

مما لا شك فيه أن الشيخ عز الدين بن عبد السلام من الأسماء اللامعة ، والشخصيات البارزة فى مجال الفقه وأصوله . فله فى هذا المجال كتب ذائعة ، ورسائل رائدة ، وفتاوى مشهورة . منها : (فتاوى ابن عبد السلام) و (القواعد الكبرى) و (مقاصد الرعاية) وغيرها .

كما أنه معدود بين أهل الحديث ، والتفسير ، والتصوف ، والوعظ والإرشاد ، وله فى كل هذه المعارف كتب أيضاً .

لكن شهرته بالفقه والفتوى كانت أغلب وأظهر ؛ وعطاؤه فى هذا الميدان كان أوفر وأغزر ، ولذلك ولى منصب قاضى القضاء بالشام ، ثم بمصر والصعيد .

أما أنه من رجال البلاغة العربية ، والتأليف فيها ، فهذا ما لا يعرفه الكثير من الناس ، وربما لا يعرفه الكثير من المتخصصين فى هذا المجال ، مع أن له فيه كتابا جليلا ، ينحو نحو البلاغة القرآنية ، وهو كتاب (الإشارة إلى الإيجاز فى بعض أنواع المجاز) .

وقد عجبت حين نظرت فى كتاب — تاريخ علوم البلاغة والتعريف

برجالها[1] — إذ رأيته لا يعد الشيخ عز الدين بن عبد العزيز بن عبد السلام ضمن من عدهم من رجال البلاغة ، ولا يشير إلى كتابه المذكور ، مع أنه اجتهد فى النظر ، وتفرغ ليحصى علماء البلاغة على إختلاف أعصارهم وحظوظهم ، إبتداء بسيبويه ، وانتهاء بالانبابى .

بل إن الأستاذ / محمد عبد الغنى حسن فى تحقيقه لكتاب الشريف الرضى — تلخيص البيان فى مجازات القرآن — جعل يشكك فى نسبة كتاب (الإشارة إلى الايجاز فى بعض أنواع المجاز) إلى الشيخ عز الدين بن عبد السلام .

جاء ذلك فى مقام التدليل على أن كتاب الرضى المذكور فى بابه . لم يسبق ولم يلحق .

فهو يقول : « ويظهر أن الله شاء أن يظل كتاب — مجازات القرآن — للشريف الرضى وحده ، وأن ينفرد بهذه المزية ، فلا يشركه كتاب عربى آخر فى مجازات القرآن .

فقد ذكر صاحب — كشف الظنون — أن لعز الدين بن عبد السلام ، سلطان العلماء المصرى الشافعى الدمشقى المتوفى سنة ٦٦٠ هـ كتاباً اسمه (مجاز القرآن) .

وأن جلال الدين السيوطى المتوفى سنة ٩١١ هـ قد اختصره ، وسماه (مجاز الفرسان إلى مجاز القرآن) .

---

(١) تاريخ علوم البلاغة — أحمد مصطفى المراغى — الطبعة الأولى ١٣٦٩ هـ — ١٩٥٠ م

فأين كتاب العز بن عبد السلام ؟ وأين مختصر السيوطى له ؟ وهل هو فى مجاز القرآن بالمعنى الذى قصده أبو عبيدة ؟ أم بالمعنى البيانى الإستعارى الذى انفرد الشريف الرضى بالتصنيف فيه ؟ الحق أن مصادرنا تسكت سكوتاً مطبقاً عن كتاب ـ مجازات القرآن ـ للعز بن عبد السلام ، ولعله قد ضاع فيما ضاع من تراث الإسلام (١) .

هكذا يعتبر الإستاذ الفاضل كتاب العز بن عبد السلام من الكتب المفقودة الضائعة ، فى الوقت الذى كان فيه هذا الكتاب موجوداً بدار الكتب المصرية ، وربما فى غيرها من المكتبات العامة ، وذلك أن هذا الكتاب قد طبع بدار الطباعة العامرة فى ٤ من ذى القعدة ١٣١٢ هـ ، ولدى منه نسخة مطبوعة فى هذا التاريخ ، كانت لدى أحد أهل العلم ، ممن عاشوا هذه الفترة ، ويبدو أنه لم يعد طبعه ، فظل محفوظاً بدار الكتب ، وعند من حصلوا على نسخة منه من العلماء والمثقفين فلم يتح الإطلاع عليه ، بل ظل ذلك فى نطاق ضيق ، حتى جاء الأستاذان المراغى ومحمد عبد الغنى حسن فأفادانا بعدم علمهما عنه شيئاً .

فالأول منهما لا يذكر عنه ولا عن مؤلفه كلمة واحدة .

والثانى منهما يعتبره مما ضاع من تراث الإسلام ، بل تصل به الدرجة إلى التشكيك فى الكتاب ، فيقول :

(والحق أن السيوطى المؤرخ رحمه الله ، وهو يترجم لنفسه ـ فى كتابه

---

(١) مقدمة تحقيق كتاب (تلخيص البيان فى مجازات القرآن) للشريف الرضى ص ٣٠ .

حسن المحاضرة ١/١٨٨ - ذكر ثبتا شاملا بأسماء كتبه ورسائله فلم يذكر فيه اسم كتاب - مجاز الفرسان إلى مجاز القرآن ، الذى ذكر صاحب كشف الظنون أنه اختصره من كتاب - مجاز القرآن - لعز الدين عبد السلام ، فكيف يفوت السيوطى نفسه أن يسجل لنفسه كتابا اختصره لسلطان العلماء قبله ؟ مع ما نعرفه من مبلغ حرص السيوطى على أن لا يفوته فى هذا الثبت الجامع كتاب واحد من كتبه ؟)[١]

، هذا كلام الأستاذ الفاضل ، وقد خفى عليه أن السيوطى نفسه ، فى كتابه الإتقان .

وفى الكلام عن حقيقة القرآن ومجازه يقول مانصه : (وقد أفرده بالتصنيف - يعنى المجاز القرآنى - الإمام عز الدين بن عبد السلام ، ولخصته مع زيادات كثيرة فى كتاب سميته - مجاز الفرسان إلى مجاز القرآن -)[٢] .

وهذه الشبهة يمكن الرد عليها بأن السيوطى قد كتب - حسن المحاضرة قبل أن يلخص كتاب الشيخ ابن عبد السلام ، فلذلك لم يذكر فى الثبت الجامع الذى اشتمل على مؤلفاته ورسائله كتابه (مجاز الفرسان إلى مجاز القرآن) الذى يبدو أنه ألفه فى آخر عمره ، شأنه فى ذلك شأن كتابه العظيم (الإتقان فى علوم القرآن)[٣] .

---

(١) المرجع نفسه ص ٣٠ - ٣١ .

(٢) الاتقان فى علوم القرآن ٢/٤٧ ط الرابعة ١٣٩٨ هـ = ١٩٧٨ م .

(٣) ملامح الشخصية المصرية فى الدراسات البيانية فى القرن السابع الهجرى د (لصاوى الجوينى ص ٦٢٨ .

ومن هنا فلا مجال للشك فى كتاب (الإشارة إلى الإيجاز فى بعض أنواع المجاز) للعز بن عبد السلام ، بعد أن أصبح موجوداً بين أيدينا نطالعه ، ونتصفحه ولعل الأستاذين المراغى ومحمد عبد الغنى حسن عذراً فى صنيعهما المتقدم ، فقد كتبا ما كتباه فى العقد الخامس والسادس من القرن العشرين ، والكتاب المذكور طبع كما تقدم فى سنة ١٣١٢ هـ ، أى فى سنة ١٨٩٢ م تقريباً .

ومعنى هذا أن بين تاريخ طبعه وبين شروع الأستاذين فى كتابة ما كتباه فترة تربو على خمسين عاما ، وهى مدة كفيلة بإختفاء الكتاب ، ونذرة تداوله ، لنفاد نسخه ، ومما ساعد على هذا شهرة الشيخ ابن عبد السلام بغير البلاغة العربية التى هى موضوع الكتاب ، فضلا عن أن المطابع العربية التى برز نشاطها فى مطالع هذا القرن قد اهتم أصحابها ، والفيورون على الإسلام والعربية منهم على طبع أمهات كتب التراث ، والموسوعات الثقافية ، كالأغانى والعقد الفريد والكامل ومقدمة ابن خلدون وصبح الأعشى وغيرها ، أما الكتب المتخصصة فقد وقع الاهتمام بها مؤخراً ، كـكتاب المثل السائر ، وبديع القرآن وتحرير التحبير وغيرها .

وجملة الأمر أن كتاب (الإشارة إلى الإيجاز فى بعض أنواع المجاز) للعز بن عبد السلام قد ظل مغموراً فى أوائل القرن العشرين ، فلا يعرف كافة المثقفين عنه شيئاً حتى تشكك فيه أحد أعلامهم وفضلائهم إلى أن نشر الدكتور مصطفى الصاوى الجوينى كتابا عن الشخصية المصرية وأثرها فى الدراسات البيانية فى القرن السابع الهجرى (١) .

---

(١) المرجع نفسه ص ٦١٥ : ٦٦٣ .

وعقد فيه فصلا عن الشيخ ابن عبد السلام وكتابه ، فقدم صورة موجزة عن دور الشيخ فى البيان ، وأزال عنه مالحقه من تجاهل وغبن فى هذا المجال ، ونحن فى هذا المقال نريد أن نقف مع الشيخ وكتابه وقفة متأنية ، لنحدد دوره فى قضية (الإيجاز بالحذف) ومنهجه فيها ، ولا سيما أن الدكتور الجوينى لم يستوف هذه القضية حقها من النظر ، فقد اكتفى بإشارات عامة تفصح عن شخصية الشيخ البيانية ، ولم يقف على كل كلامه فى أنواع الحذف .

ومن المفيد قبل الشروع فى تحديده دوره من هذه القضية أن نشير إلى معالم شخصية ابن عبد السلام العلمية والأدبية ، ومواقفه المشكورة فى ميدان الفتوى والجهاد فى سبيل الله ، والأمر بالمعروف ، والنهى عن المنكر .

معالم شخصية ابن عبد السلام :

هو فقيه مجتهد ، وخطيب مفوه ، بارع فى الفقه والأصول والعربية خاصة جامع لأقوال الناس فى علمى التفسير والحديث ، وقد رحل إليه الطلاب من سائر البلاد ، فكان نقطة جذب استحوذت الإعجاب ، واستأسرت بالألباب وهو ناسك ورع ، أمار بالمعروف ، نهاء عن المنكر ، لا يخاف فى الله لومة لائم ، ولد سنة سبع أو ثمان وسبعين وخمسمائة هجرية ، وهو من المعمرين فقد توفى سنة ستين وستمائة أى أنه توفى عن ثلاثة وثمانين عاماً ، وتفقه على فخر الدين بن عساكر ، وقرأ الأصول على الآمدى ولا ندرى على من تلقى فنون العربية ، وقد ولى الخطابة فى الجامع الأموى بدمشق ، ولما تملك الصالح إسماعيل بها وأعطى الفرنج الصليبيين قلعة صفد ، وقلعة شقيف ، وجزءاً من صيدا وطبرية وجبل عامر ، عندئذ نال منه الشيخ ابن عبد السلام على المنبر ، وترك الدعاء له فعزله عن الخطابة وحبسه ، ثم أطلقه فنزح إلى مصر ، وهنا استقبله نجم الدين أيوب أحسن استقبال ، ونجم الدين شقيق

الصالح إسماعيل ملك دمشق وكأنه بهذه المبالغة فى احترامه أراد أن يعتذر له عما صدر من شقيقه فى دمشق ، ويكسب وده ورضاه ، واتفق فى هذا الحين أن مات قاضى القضاه بمصر والوجه القبلى ، فولى ابن عبد السلام هذا المنصب ، مضافا إليه الخطابة بجامع عمرو بن العاص وشغل وقته بهذين العملين مع التأليف والفتوى وإلقاء الدروس فى الجوامع الكبرى والمدارس الأيوبية ولم يك من العلماء الذين يقنعون بإستظهار العلم دون معايشة القضايا الاجتماعية والسياسية ، بل كان مشاركا لمجتمعه ، متصلا بعصره ، وله فتاوى مشهورة ، ومواقف مشكورة فى هذا الميدان تتسم بالتحرر والتدين والحكمة والشجاعة الأدبية النادرة والغيرة على محارم الله .

(يحكى القاضى عز الدين الحكارى أن الشيخ عز الدين أفتى مرة بفتوى ثم ظهر له أنها خطأ ، فنادى على نفسه فى مصر والقاهرة ، من أفتى له ابن عبد السلام بكذا فلا يعمل به ، فإنه خطأ) (٢) .

ومن مواقف الغيرة الدينية المشهورة له ، موقفه من الملك نجم الدين أيوب صبيحة يوم عيد من الأعياد ، حيث طلع الشيخ إليه عند القلعة فوجده وقد خرج على قومه فى زينته ، والأمراء يقبلون الأرض بين يديه ، فناداه بأعلى صوته ، يا أيوب ما حجتك عند الله إذا قال لك : ألم أبوىء لك ملك مصر ثم تبيح الخمور فى الحانات ؟ فقال الملك : هل حدث هذا ؟ فقال الشيخ : نعم الحانه الفلانية يباح فيها الخمور ، وغيرها من المنكرات ، وأنت تتقلب فى نعمة هذه المملكة ، فقال الملك : يا سيدى إن هذا مما لم أحدثه فى عهدى بل هو

---

(١) فوات الوفيات للكتبى المجلد الثانى ٣٥٠ : ٣٥٢

(٢) ملامح الشخصية المصرية ص ٦٢٣ والطالع السعيد الأدفوى ص ٢٤٠، ٢٤١

من زمن أبي ، فقال الشيخ : أنت إذن من الذين يقولون : إنا وجدنا آباءنا على أمة ، فرسم للسلطان بإبطال تلك الخانة ، فلما عاد الشيخ إلى خلصائه وأصفيائه من الطلاب ، سأله أحدهم وقد شاع هذا الخبر ، يا سيدى كيف الحال ؟

فقال الشيخ : يا بنى ، لقد رأيت الملك فى تلك العظمة ، فأردت أن أهينه ، لئلا تكبر عليه نفسه فتؤذيه ، فعاد الطالب يسأل : يا سيدى أما خفته ؟

فقال الشيخ : يا بنى : استحضرت هيبة الله تعالى ، فصار السلطان أمامى كالقط[1] .

فهذا موقف يكفى وحده ليضع الشيخ فى مقدمة الأبطال ، والعلماء الصادعين بقول الحق ، الناصحين لأولى الأمر ، الغيورين على الدين ، فقد كان لا يغضب إلا للدين ، ولا يخشى فى الله لومة لائم ، لأنه زاهد فى الدنيا ، راغب عنها ، لا مطمع له من وراء نصائحه ، ولا غرض له من فتاواه إلا رضا الله ، وتبليغ الأمانة ، وتحقيق رسالة العلم عند الحاكم والمحكوم ، والغنى والفقير ، والقريب والبعيد ، حتى أنه لما مرض مرض الموت ، أرسل السلطان إليه ، وقال له : عين فى مناصبك من أولادك من تريد فقال له الشيخ الذى هيأه المرض للقاء ربه : ليس فى أولادى من يصلح لعمل من أعمالى ، فلئن كانت لى المشورة فى ذلك فان القاضى تاج الدين يصلح للتدريس بالمدرسة الصالحية ، ففوض له السلطان ذلك على الفور[2]

وجملة الأمر أن معالم شخصية ابن عبد السلام تتلخص فى هذه الصفات

---

(١) طبقات الشافعية للسبكى ٥ / ٨١ ، ٨٢

(٢) فوات الوفيات لمحمد بن شاكر الكتبى ت . إحسان عباس ، المجلد الثانى ص ٣٥٢

السامية التي وردت على ألسنة المترجمين له ، وهي الفقه بحقائق الشريعه ومراميها ، وحكمها وأسرارها ، مع الورع والزهد والأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، والبراعة في الفقه والأصول والعربية ، والإلمام بالحديث والتفسير ، في دروسه ، وهو كما يقول ابن العماد أول من أخذ التفسير في دروسه بالمساجد الكبرى[1].

وكان شافعي المذهب ، أشعري الإعتقاد ، وله مع الملك الأشرف الذي كان حنبلياً منذ نعومة أظفاره موقف يروى ، فقد التف حول هذا الملك جماعة من الحنابلة ، وألقوا في روعه أن المذهب الحنبلي هو مذهب السلف من فضلاء الصحابة ، فاختلط هذا بلحمه ودمه ، حتى صار يعتقد أن مخالف هذا المذهب من أشاعرة ، أو معتزلة ، أو خوارج كافر ، يحل دمه ، وكان الشيخ ابن عبد السلام حينئذ حجة الله على الخلق ، فقد اشتهر بالعلم والورع والإخلاص والتفاني في خدمة الدين ، فكان هذا الملك يضعه موضعه الذي هو أهله ولم تلبث حاشيته من الحنابلة أن وشت به عنده لكونه أشعرياً ، وكتبوا إلى الشيخ يناقشونه في مسائل من علم الكلام ، كي يفتضح أمره عند الملك ، فتفطن الشيخ لغرضهم ، وظهرت شجاعته الأدبية ، حيث كتب إلى الملك رسالة ألم فيها بأصول العقيدة الأشعرية ، مبيناً ما يفهمه من رسالة العلماء وواجب الملوك نحو الدين[2].

فحياة الشيخ ابن عبد السلام حافلة بصور الجهاد الديني والشجاعة الأدبيه ، حتى باتت مادة صالحة لذوى الأقلام من الأدباء ، والروائيين ، يستلهمون منها

---

(١) شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ٥/٢٠٢ ط المكتب التجاري للطباعه - بيروت -

(٢) طبقات الشافعية للسبكي ٥/٨٥ وما بعدها .

معانى العبرة والقدوة والبطولة والفـــداء ، وقد ظهر أثر ذلك فى قصة ـ والإسلام ـ لعلى أحمد باكثير .

يقول السبكى عن الشيخ ابن عبد السلام : (إمام عصره بلا مرافعة . القائم بالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر فى زمانه ، المطلع على حقائق الشريعة وغوامضها ، العارف بمقاصدها ، لم ير مثل نفسه ، ولا رأى من رآه مثله ، علماً ، وورعاً ، وقياماً فى الحق ، وشجاعة ، وقوة جنان ، وسلاطة لسان)[١] .

ويقول ابن الحاجب : (ابن عبد السلام أفقه من الغزالى)[٢].

ويقول تقى الدين بن دقيق العيد تلميذه : (كان شيخنا ابن عبد السلام أحد سلاطين العلماء)[٤].

وقد تردد ذكره على ألسنة الناس فى القرن السابع الهجرى ، وأقرله كافة المسلمين بالفضل والعلم ، والورع والتقوى ، والشجاعة والفتوى حتى كان من أمثال المصريين قولهم : (ما أنت إلا من العوام ولو كنت ابن عبدالسلام)[٥] .

---

(١) المرجع نفسه ٥/٨٠

(٢) المرجع ٥/٨٢

(٣) المرجع ٥/٨٣

(٤) فوات الوفيات المجلد الثانى ٢٠٢

مع العز بن عبد السلام فى الإيجاز بالحذف :

وانتظر الآن فى كتابه (الإشارة إلى الإيجاز فى بعض أنواع المجاز) الذى توفر على قضيتين هما الإيجاز والمجاز ، فنراه يفتتحه بقوله : (الحمد لله الذى بعث نبينا صلى الله عليه وسلم بجوامع الكلم ، واختصر له الحديث اختصاراً ، ليكون أسرع إلى فهم الفاهمين ، وضبط الضابطين ، وتناول المتناولين ، فكل كلمة يسيرة جمعت معانى كثيرة فهى من جوامع الكلم ، والإختصار هو الاقتصار على ما يدل على الغرض مع حذف والعرب لا يحذفون ما لا دلالة عليه ولا وصلة إليه لأن حذف ما لا دلالة عليه مناف لغرض وضع الكلام من الإفادة والإفهام ، وفائدة الحذف تقليل الكلام ، وتقريب معانيه إلى الأفهام).

وهذا الإفتتاح مفصح عن أحد عرضيه من الكتاب دون الآخر ، أعنى أن هذه المقدمة تناسب ما أراده من الحديث عن الإيجاز دون المجاز ، وكان هذا كان مدخلا لموضوع الإيجاز خاصة ، لا أنه مدخل لموضوع الكتاب عامة ، وأياً ما كان الأمر فان هذه بداية موفقة ، معبرة ، فقد جرت عادة الخطباء المصاقع أن يفتتحوا خطبهم بمقدمات تفصح عن موضوعاتها ، وتشير إلى مضامينها ، ليدرك المستمع ذلك من أول وهلة ، وابن عبد السلام خطيب ماهر ، ومؤلف ماهر أيضاً ، وقد أشار فى مقدمته هذه إلى معنى الإيجاز ، وهو ما سماه بجوامع الكلم ، فقال فكل كلمة يسيرة جمعت معانى كثيرة فهى من جوامع الكلم ، وهذا الضابط يصلح أن يكون تعريفاً للإيجاز بنوعيه إيجاز القصر ، وإيجاز الحذف ، فالمعنى العام للإيجاز بنوعيه هو التعبير عن المعنى الكثير باللفظ القليل دون إخلال ، هكذا ذكر البلاغيون ، كالرمانى ،

وابن سنان الخفاجى ، والقزوينى ، وشراحه[1].

فابن عبد السلام يتلاقى مع البلاغيين فى معنى الإيجاز ، لكنه لم يلبث أن قرر هذا حتى انصرف إلى الحديث عن الحذف وأنواعه ، وترك الإيجاز بالقصر على غير المعهود لدى سابقيه ولاحقيه من الحديث عن النوعين معا . ثم إنه ذكر فى المقدمة الغرض من الإيجاز بمفهومه الشامل للنوعين ، وأن ذلك هو وضوح الفهم وسرعته ، وقصر الطريق إلى معنى التراكيب ، ولكنه عاد فأعطى مفهوما للإختصار يوحى بأنه يقصد الإيجاز بالحذف دون الإيجاز بالقصر ، فقال : (والاختصار هو الاقتصار على ما يدل على الغرض مع حذف أو إضمار) ثم تخلص من هذا إلى أن العرب لا يحذفون ما لا يدل عليه دليل ، لأن ذلك يؤدى إلى التعمية والإلباس والغموض ، وكل ذلك ينافى البيان ، وبهذا الإستدراك يكون الشيخ قد اقتصر على أحد نوعى الإيجاز دون الآخر ، وهذا ما لم يعهد عند سواه من البلاغيين .

ويأخذ الشيخ ابن عبد السلام فى الكلام عن أنواع الحذف ، وهى كما جاء فى كتابه :

١ ـ حذف المضاف
٢ ـ وحذف المفعولات .
٣ ـ وحذف الموصوفات .
٤ ـ وحذف الأقوال .
٥ ـ حذف أجوبة الشروط .

---

(١) راجع : النكت فى إعجاز القرآن للرمانى ص ٧٦ ط دار المعارف ١٩٦٨ م ، والعمدة لابن رشيق ١/٢٥٠ ط دار الجيل ١٩٧٢ م ، وسر الفصاحة للخفاجى ١٩٧ ت عبد المتعال الصعيدى ١٩٦٩ م .

٦ - حذف أجوبة الشروط .

٧ - حذف جواب لو .

٨ - حذف جواب لولا .

٩ - حذف القسم .

١٠ - حذف أجوبة القسم .

١١ - حذف المبتدأ .

١٢ - حذف الخبر .

١٣ - حذف بعض الحروف الجارة .

١٤ - حذف الأفعال العاملة .

١٥ - حذف المفاعيل التي يغلب حذفها، كمفعول المشيئة والإرادة والإفساد

١٦ - وحذف ضمائر الموصولات .

١٧ - حذف فعل الأمر .

١٨ - حذف الجملة الواحدة

١٩ - حذف الجمل المتعددة ، وفي النوع الأول - وهو حذف المضاف - يستطرد فيذكر أدلة الحذف ، ثم يستطرد إلى فوائد وفصول ، وحين ينتهي مما أراد يقول : (وسأذكر في آخر هذا الكتاب ما حضرني من حذف المضافات في القرآن) ويفي بما وعد ، بعد أن يفرغ من الحديث عن المجاز ، فيعقد فصلا للمضافات في القرآن ويرتبها على ترتيب السور والآيات ، فهذه تسعة عشر نوعا من أنواع الحذف سقناها مجملة كما جاءت في كتابه ، ولا يخفى أنها متداخلة ، يدخل بعضها في البعض الآخر، فحذف مفعول المشيئة والإرادة يدخل في عموم حذف المفعولات ، والبلاغيون يتناولونه في هذا الباب ، ولا يخصصونه بفصل مفرد كما صنع الشيخ ، ولا معنى لذلك إلا تكثير الأقسام وإطالة الكلام ، وحذف جواب لو ، وجواب لولا يدخل في عموم حذف أجوبة الشروط ، وحذف الأقوال ، وفعل الأمر يدخل في عموم حذف الأفعال العاملة ، وبذلك تصير الأنواع جميعا أربعة عشر نوعا فقط .

١ ـ حذف المضاف :

قال الشيخ : « وله أمثلة كثيرة منها : نسبة التحريم والتحليل والكراهة والإيجاب والإستحباب إلى الأعيان . إذ لا يتصور تعلق الطلب بالأجرام ، وإنما تطلب أفعال يتعلق بها . فتحريم الميتة تحريم لأكلها ، وتحريم الخمر تحريم لشربها ، وتحريم الحرير تحريم لاستعماله ، .

وكذلك قوله تعالى : (حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم)[1] أى : حرمنا عليهم أكل طيبات أو تناول طيبات أحل لهم أكلها أو تناولها ، وتقدير التناول أولى . ليدخل فيه شرب ألبان الإبل ، فإنها من جملة ما حرم عليهم ـ يعنى اليهود ـ وكذلك تحريم الدماء والأموال والأعراض تحريم لما يتعلق بها من الأفعال .

فقوله ﷺ : « فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام . . . »[2] . تقديره : فإن سفك دمائكم ، وغصب أموالكم ، وثلب أعراضكم عليكم حرام . . . »[3] .

ثم ينظر الشيخ فيما يتعلق بالله من أقوال وأفعال ، ويقسمها قسمين :

أحدهما : ما لا حذف فيه ، ويمثل له بنحو : اذكروا الله ، واعبدوا الله ، وأطيعوا الله ، وكبروا الله ، وعظموا الله ، ومنه (وكبروا تكبيراً)[4] .

---

(١) النساء ١٦٠

(٢) صحيح البخارى ٣/٨٤ ط دار إحياء الكتب العلمية .

(٣) الاشارة إلى الإيجاز فى بعض أنواع المجاز ص ٢٠٣ مع حذف

(٤) الاسراء ١١١

فالمعنى: انسبوا الله إلى العظمة، والكبرياء، وأخبروا بهما عنه، كما تقول: عدله الحاكم أو فسقه أى: نسبه إلى العدالة والفسق.

وقولك: سبحت الله. أى: برأته من العيوب والنقائص بأن أخبرت عنه بالبراءة، ونسبتها إليه. كقولك: «برأت الله» غير قولك «برأت زيدا من الدين» لأنك فى التعبير الثانى أفدت زيداً البراءة من الدين، وليس كذلك فى الأول.

الثانى: ما لا يتم إلا بحذف كقوله تعالى: (يخافون من ربهم) أى: عذاب ربهم، وقوله: (لمن كان يرجو الله) أى: يرجو ثواب الله أو رحمته، وقد ظهر هذان المضافان فى قوله: ويرجون رحمته ويخافون عذابه).

وتقدير ما ظهر فى القرآن أولى فى بابه من كل تقدير فقوله تعالى: (كالذين من قبلكم) يحتمل: كالذين كانوا من قبلكم. بدليل قوله: (أفلم يسيروا فى الأرض فينظروا كيف كان عاقبة الذين كانوا من قبلكم) على أن - كان - تامة بمعنى وجد، ويحتمل: كالذين خلوا من قبلكم. بدليل قوله: (ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم).

وترجيح أحد هذين المضافين ونحوهما على الآخر موقوف على توفيق الله لمن ألهمه رشده، ويسر له فهم كتابه، ومعرفة خطابه(١).

ومن المضاف ما يتعين تقديره. كقوله تعالى: (كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فأحياكم) أى: كيف تكفرون بقدرة الله على بعثكم وقد كنتم أمواتاً فأحياكم؟.

---

(١) راجع (الاشارة إلى الايجاز) ص ٨، ٩، ١٠

ومنه ما لا يتعين تقديره . لكنه لو قدر لجاز . كقوله تعالى : (وليعلمن الله الذين آمنوا وليعلمن المنافقين) يمكن لك تقديره . أى : وليعرفن الله إيمان الذين آمنوا ، وليعرفن نفاق المنافقين ، ولك أن تأخذ الفريقين مع صفتى الإيمان والنفاق ، فلا تحتاج إلى تقدير(١) .

هذا ملخص ما يتعلق بحذف المضاف عند الشيخ ، ولا يخفى ما فى تناوله من آثار الثقافة الفقهية ، فالرجل فقيه قبل أن يكون بلاغياً ، كما لا يخفى إحتفاله بالنصوص القرآنية والنبوية ، حتى لتراه فى هذا الباب من كتابه يسوق لك حشداً هائلا من آيات القرآن ، ويقدر المحذوف ، ومقياسه فى التقدير هو القرآن أيضاً .

فقد مر قوله : وتقدير ما ظهر فى القرآن اولى من كل تقدير ، وقد رأيناه قبل قليل من السطور يقدر الموضع الواحد بتقديرين معتمداً فى كل واحد منهما على اللفظ القرآنى

وتراه بعد هذا يسجل تواضع العالم ، وأدبه مع كلام الله . حين يذكر أن ترجيح أحد هذين التقديرين على الآخر موقوف على توفيقه ورشده ، ويسر له فهم كتابه ، ومعرفة خطابه .

لكن النظرة الفنية ، والترجيح البلاغى قليل فى تناوله ، وكونه يرجح تقديراً على تقدير ، ويعتمد فى ذلك على ما ظهر فى القرآن هو أدنى درجات النظر البلاغى .

فالمعروف أن الحذف قد اشترك فيه ثلاث طوائف : النحاة ، وهؤلاء

---

(١) الاشارة إلى الايجاز ص ٨

يعنون بالموقف الإعرابي للمحذوف ، والمفسرون ، وهؤلاء يعنون بتقدير المحذوف ، والبلاغيون ، وهؤلاء يعنون بالسر البلاغي للحذف .

وقد عبر ابن هشام عن وظيفة كل طائفة من هذه الطوائف ، ومنهجها في باب الحذف . فقال : (الحذف الذي يلزم النحوي النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة .

وذلك بأن يجد خبراً بدون مبتدأ ، أو بالعكس ، أو شرطاً بدون جزاء ، أو بالعكس ، أو معطوفاً بدون معطوف عليه ، أو معمولا بدون عامل نحو (ليقولن الله)[1] ، ونحو : (قالوا خيرا)[2] ونحو : (خير عافاك الله) .

وأما قولهم في (سرابيل تقيكم الحر)[3] : إن التقدير : تقيكم الحر والبرد . . فليس من فن النحو ، وإنما ذلك للمفسر ، وكذا قولهم : يحذف الفاعل لعظمته ، وحقارة المفعول ، أو بالعكس ، أو للجهل به ، أو للخوف عليه ، أو منه ، أو نحو ذلك فإنه تطفل على صناعة البيان ،[4] .

إذن فأكثر ما في كلام الشيخ عن حذف المضاف هو بالتفسير أشبه منه بالبلاغة . لأن الذي يعنى به البلاغيون إنما هو بيان سر المحذوف ، لا تقديره .

ومما يحمد للشيخ حضور الآيات القرآنية في ذهنه ، وتواردها على قلمه

---

(١) الزخرف ٨٧ ، ولقمان ٢٥

(٢) النحل ٣٠

(٣) « ٨١

(٤) مغني اللبيب ٢/١٧٦ ط عيسى البابي بدون تاريخ .

تواردا سريعاً سهلا كأنه ينظر إليها فى المصحف ، وهذا ليس غريباً من رجل كان عبد السلام فى ورعه وعلمه وتقواه .

وحذف المضاف عند الشيخ من المجاز المرسل ، فهو يقول : ليس حذف المضاف من المجاز ، لأن المجاز استعمال اللفظ فى غير ما وجد له أولا ، والكلمة المحذوفة ليست كذلك ، وإنما التجوز فى أن ينسب إلى المضاف إليه ما كان منسوباً إلى المضاف ، كقوله تعالى (واسئل القرية التى كنا فيها والعير التى أقبلنا فيها [1]) فنسبة السؤال إلى القرية والعير هو التجوز ، لأن السؤال موضوع لمن يفهم فاستعماله فى الجمادات استعمال اللفظ فى غير موضعه ، فكونهما مسئولين من جهة اللفظ دون المعنى هو المجاز ، ومصحح هذا المجاز ما بين أهل القرية وأصحاب العير من ملازمتهما ، وشرط مجاز الملازمة أن تقع الملازمة فى غالب الأمر ، ولا يشترط عدم الانفكاك) .

فأنت تراه يحدد موضع التجوز فى حذف المضاف ، فيفرق بين أمرين : أحدهما لفظ المضاف المحذوف ، أو حذف المضاف نفسه ، وبين نسبة الفعل الذى حقه أن ينسب المضاف إلى المضاف إليه ، فالأمر الأول حقيقته ، والثانى مجاز ، أى أنه ليس التجوز فى حذف لفظ - (أهل) من قوله تعالى (واسأل القرية) وإنما التجوز فى نسبة السؤال إلى القرية ، وهو موضوع لأن ينسب إلى أهلها ، ثم تراه يحدد علاقة هذا المجاز ، بأنها علاقة الملازمة ، أى أنها المحلية ، فقد عبر بالمحل وهو القرية ، وأريد الحال وهو (أهلها) ، والشيخ فى هذا يخالف عبد القاهر والسكاكى والخطيب وشراحه ، فهؤلاء وجمهور البلاغيين يعتبرون التجوز فى مثل هذا فى الإعراب ، أى فى إعطاء الحكم الإعرابى الذى حقه أن يعطى للمضاف إليه ؛ فحق لفظ (أهل) أن

---

(١) سورة يوسف : ٨٢ .

يكون منصوباً على المفعولية ، فلما حذف وأقيم لفظ (القرية) مقامه ، أعطى حكمه وأعرب إعرابه ، قال عبد القاهر : اعلم أن الكلمة كما توصف بالمجاز لانتقالها عن معناها ، فقد توصف به لانتقالها عن حكم كان لها إلى حكم ليس هو بحقيقة فيها ، ومثال ذلك أن المضاف إليه يكتسب إعراب المضاف فى نحو (واسأل القرية) والأصل : واسأل أهل القرية ، فالحكم الذى يجب للقرية فى الأصل وعلى الحقيقة هو الجر ، والنصب فيها مجاز . لأنه منقول إليها من المضاف المحذوف ، الذى هو الأهل) ويتنبه عبد القاهر إلى أن حذف المضاف لا يكون مجازاً على الإطلاق ، بل ذلك قاصر على ما ينتج عنه تغيير الحكم الإعرابى للكلمة ، فقد يقع الحذف فى جملة ، ولا تستطيع وصف ذلك بالمجاز كقولك (زيد منطلق وعمرو) فقد حذف الخبر هنا ، لأن الأصل : وعمرو منطلق كذلك ، ومع هذا فليس هو من المجاز ، لأنه لم يؤد إلى تغيير الحكم الإعرابى فيما بقى من الكلام ، ومثل ذلك حذف المبتدأ فى (فصبر جميل[1]) (متاع قليل) ، وذلك لأن المجاز هو أن تجوز بالشىء موضعه وأصله ، ومجرد حذف الكلمة لا يستحق الوصف بالمجاز ، وإنما يتصور ذلك فيما أدى إلى تغيير فيما بقى من الجملة ، كما فى (واسأل القرية) ألا ترى أنك لو رأيت جملة (واسأل القرية) فى غير التنزيل ، لم تقطع بأن ها هنا محذوفاً ؟ لجواز أن يكون كلام رجل مر بقرية خربت ، وهلك أهلها ، فأراد أن يقول لصاحبه واعظاً ومذكراً ، أو لنفسه متعظاً معتبراً : (واسأل القرية) عن أهلها وقل لهم ماذا صنعوا ؟ على حد قولهم : سل الأرض ، من شق أنهارك ؟ وغرس أشجارك ؟ وجنى ثمارك ؟ فإن لم تجبك حواراً أجابتك اعتباراً ؟ [2])

---

(١) سورة يوسف / ١٨ .

(٢) راجع أسرار البلاغة ٢/٢٨٦ وما بعدها ت د : خفاجى ، والبيان والتبيين للجاحظ ١/٥٨ ط الشركة اللبنانية للكتاب - بيروت -

فأنت ترى أن عبد القاهر لا يريد بالمجاز فى (واسأل القرية) ونحوه من الأساليب ، المجاز المرسل الذى تكون فيه كلمة القريه مجازاً عن الأهل ، لعلاقة المكانية أو الملازمة ، كما ذكر الشيخ عز الدين ، وإنما يريد المجاز بالحذف ، أو المجاز فى الإعراب ، وهو أن القرية كان حكمها الإعرابى الجر بالإضافة ، فلما حذف المضاف أعطيت حكمه وهو النصب ، وقد تابعه الشيخان السكاكى والخطيب ، ومشى على ذلك شراحهما كما قلت ، وهؤلاء يمثلون جمهور البلاغيين ، وإن كان السكاكى قد اعتبر هذا النوع ملحقاً بالمجاز ، وشبيهاً به ، لما بينهما من التشابه ، وهو اشتراكهما فى التعدى عن الأصل إلى غير الأصل [١]

وحينما تعرض السيوطى لهذه القضية جعل ينقل أقوال الناس فيها ، فى فصل عقده لأنواع مختلف فى عدها من المجاز ، وأولها الحذف الذى نحن بصدده ، قال : فالمشهور أنه من المجاز ، وأنكره بعضهم ، لأن المجاز استعمال اللفظ فى غير موضوعه ، والحذف ليس كذلك . وقال ابن عطية : حذف المضاف هو عين المجاز ومعظمه ، وليس كل حذف مجازاً ، ومثل ذلك نقل عن القرافى ، والزنجانى والقزوينى [٢] ، وكل آراء هؤلاء متفقة مع ما سقناه من كلام عبد القاهر والسكاكى ، فالشيخ ابن عبد السلام قد انفرد بما رآه بين البلاغيين ، وقد فسر أحد الباحثين [٣] كلامه على غير وجهه ، والحق ما رآه جمهورهم وكافتهم .

أدلة الحذف عند ابن عبد السلام .

وهى أدلة طبق أكثرها على أمثلة من حذف المضاف ، بل وأتى بها فى ثنايا

---

(١) راجع المفتاح ١٦٥، ١٦٦ ط المطبعة الميمنية ، وشروح التلخيص ٤/٣٣٣، ٣٣٤

(٢) الاتقان ٢/٥٣ ط مصطفى الحلبى (٣) ملامح الشخصيه المصريه ص ٦٣٠

حديثه عنه ولذلك جئنا بها عقبه ، وقبل التعرض لأنواع الحذف الأخرى ، ولعل القزوينى قد استقاها منه ، وهى تسعة أدلة :

١ ـ الأول : أن يدل العقل على حذف المضاف ، والمقصود الأظهر على تعيينه ، كقوله تعالى (حرمت عليكم الميتة [١]) فإن العقل يدل على الحذف إذ لا يصح تحريم الأجرام ، لأن شرط التكليف أن يكون الفعل مقدوراً عليه والأجرام لا يتعلق بها قدرة حادثة ، وكذلك لا يتعلق بها قدرة قديمة إلا فى أول أحوال وجودها ، فما لا يتعلق به قدرة ولا إرادة فلا تكليف به إلا عند من يرى التكليف بما لا يطاق ، والمقصود الأظهر يرشد إلى أن التقدير : حرم عليكم أكل الميتة ، لأن الغرض الأظهر من الميتة والدم ولحم الخنزير . . إلخ هو أكلها ، وكذلك إذا قال القائل : حرمت عليك هذه العمامة ، وهذا القميص ، فإنه يتبادر إلى الأفهام أن تقدير المحذوف : حرمت عليك لبس هذه العمامة ، أو اعتمام هذه العمامة ، ولبس هذا القميص ، على ما هو معتاد فيهما [٢] .

٢ ـ الثانى : أن يدل العقل على الحذف بمجرده ، كقوله تعالى : (وجاء ربك [٣]) تقديره : او جاء أمر ربك ، أو عذاب ربك ، أو بأس ربك .

٣ ـ أن يدل الوقوع على الحذف ، كقوله تعالى : (وما أفاء الله على رسوله منهم [٤]) تقديره وأى شىء أفاء الله على رسوله من أموالهم ، ويدل على هذا المحذوف أن رسول الله ﷺ لم يملك رقاب بنى النضير ، ولم يكونوا من جملة الفىء ، وأن الذى أفاء الله عليهم إنما كان من اموالهم [٥] .

٤ ـ الرابع أن يدل العقل على حذفه والعادة على تعيينه : كقوله تعالى حكاية عن

---

(١) المائدة /٣ . (٢) الاشارة إلى الايجاز ص ٣ ، ٤ . (٣) الفجر/٢٢ .
(٤) الحشر /٦ (٥) الاشارة إلى الايجاز ص ٤ .

امرأة العزيز : (فذلكن الذى لمتننى فيه[1]) دل العقل فيه على الحذف ، لأن اللوم على الأعيان لا يصح ، وإنما يلام الإنسان على كسبه وفعله ، فيحتمل أن يكون المقدر : لمتننى فى حبه ، لقولهن (قد شغفها حباً) ويحتمل أن يكون (لمتننى فى مراودته) لقولهن (تراود فتاها عن نفسه) ويحتمل أن يكون لمتننى فى شأنه وأمره ، فيدخل فيه المراودة والحب ، والعادة ، لأن الحب المفرط لا يلام الإنسان عليه فى العادة لقهره وغلبته وإنما يلام على المراودة الداخلة تحت كسبه ، والتى يقدر الإنسان أن يدفعها عن نفسه ، بخلاف المحبة ، ولذلك لا يقدر الشأن والأمر ، لأنه لو قدر لدخلت فيه المحبة[2].

٥ ـ الخامس : أن تدل العادة على حذفه وتعيينه ، كقوله تعالى : (لو تعلم قتالا لاتبعناكم) مع أنهم كانوا أخبر الناس بالقتال ، ويتعيرون بأن يتفوهوا بأنهم لا يعرفونه فلابد من حذف قدره مجاهد : لو تعرف مكان قتال ، يريدون أنكم تقاتلونهم فى موضع لا يصلح للقتال ، ونخشى عليكم منه ، ويدل عليه أنهم أشاروا على رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا يخرج من المدينة ، وأن الحزم البقاء فيها[3].

٦ ـ السادس : أن يدل السياق على الحذف ، كقوله تعالى : (إنا رسل ربك لن يصلوا إليك[4]) أى : لن يصلوا إلى حزنك فى ضيفك ، أو لن يصلوا إلى أذيتك .

٧ ـ السابع : أن يدل العقل على حذفه والشرع على تعيينه ، كقوله تعالى :

---

(١) يوسف / ٣٢ (٢) المرجع ص ٥

(٣) المرجع السابق ص ٥ ، ٦ (٤) هود : ٨١

(لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم فى الدين ... إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم فى الدين)[١]، دل العقل على الحذف فيه ، إذ لا يصح النهى عن الأعيان ، ودل الشرع على الصلة ، لقوله صلى الله عليه وسلم لأسماء ، لما سألته عن صلة أمها المشركة : (صلى أمك) فكان التقدير : لا ينهاكم الله عن صلة الذين لم يقاتلوكم فى الدين ، إنما ينهاكم الله عن صلة الذين قاتلوكم فيه ، أو عن بر هم[٢].

٨ ـ الثامن : أن يدل الشرع على حذفه وتعيينه ، كقوله تعالى : يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى)[٣] أى : أى لا تقربوا مواضع الصلاة وأنتم سكارى ، وهذا عند من رأى ذلك[٤].

٩ ـ التاسع : أن لا يستقيم الكلام بدونه ، ولا يصح المعنى إلا به ، كقوله تعالى : (عليكم إصلاح أنفسكم ، وقوله صلى الله عليه وسلم : (من ابتليته بحبيبتيه ، بدليل قوله تعالى : (قل إن أخذ الله سمعكم وأبصاركم)[٥]

هذه هى أدلة الحذف كما ذكرها الشيخ ابن عبد السلام ، وقد اكتفيت فى كل دليل منها بمثال أو اثنين ، ولو رجع القارىء إلى كتاب الشيخ لما له هذا الكم الوافر من الآيات والأحاديث يسوقها العز أمام كل دليل ، ولكنه فى المعالجة لا يعد وتقدير المحذوف غالباً ، وغير خاف أن هذه الأدلة أثر من آثار الثقافة الفقهية والأصولية عند الشيخ ، وقد انتقلت إلى البلاغة ، وتابعه فيها الخطيب القزوينى ، فذكر كلامه بنصه فى الدليل الأول ، والثانى ،

---

(١) الممتحنة : ٨ ، ٩

(٢) المرجع ص ٦

(٣) النساء : ٤٣

(٤) المرجع ص ٧

(٥) الاشارة إلى الايجاز ص ٧

والرابع ، والخامس[1] ، وقد سبح الشراح فى تحقيق هذه الأدلة سبحاً طويلا ، وأغرقوا فى مناقشتها وتفصيلها ، حتى أخرجوها عن روح البلاغة .

٢ ـ حذف المفعولات :

وهو النوع الثانى من أنواع الحذف ، ويقسمه الشيخ إلى نوعين : أحدهما :

ما يصير الفعل فيه كاللازم الذى لا مفعول له ، كقوله تعالى (والله يحى ويميت .

الثانى : ما ليس كذلك ، كقوله تعالى : (إن الساعة آتية لا ريب فيها ولكن أكثر الناس لا يؤمنون) تقديره : لا يؤمنون بإتيانها .

٣ ـ حذف مفعول المشيئة والإرادة والافساد :

وحذف مفعول المشيئة والارادة خاص بما إذا كان الفعل العامل شرطاً ، وقد ساق له الشيخ آيات من القرآن حذف فيها هذا المفعول ، كقوله : (ولو شاء الله ما اقتتلوا) تقديره : ولو شاء الله أن لا يقتتلوا ما اقتتلوا ، فحذف مفعول المشيئة لدلالة ما بعده عليه ، وهكذا يصنع فى كل ما ساق من أمثلة ، بأن يقدر المحذوف ، معتمداً عن العلة التى ساقها فى المثال الأول ، وهى أن هذا المحذوف قد دل عليه ما بعده من جزاء الشرط ، وبعد ذلك يقول : (وقد ظهر مفعول الارادة فى قوله (لو أردنا أن نتخذ لهواً لاتخذناه من لدنا) وفى قوله (لو أراد الله أن يتخذ ولداً لاصطفى) وظهر مفعول المشيئة فى قول الشاعر :

---

(١) انظر الايضاح ٢ : ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ بتحقيق الأستاذ الصعيدى .

فلو شئت أن أبكى دماً لبكيته عليه ولكن ساحة الصبر أوسع[1]

فهو يذكر الظاهرة ولا يعلل لها ، والمعروف أن سر ظهور مفعول الارادة والمشيئة فى هذه الأمثلة هو غرابته ، فغريب أن يتخذ الله لهواً من لدنه ، وأن يتخذ ولداً يصطفيه ، وأن يشاء الشاعر بكاء الدم ، ولهذه الغرابة حسن إظهار المفعول ، أما حذف مفعول الافساد فيسوق له أمثلة ، ولا يزيد ، فمن ذلك قوله : (ولا تفسدوا فى الأرض بعد إصلاحها) . وكأنه قد شعر باقتضاب كلامه عن حذف المفعول ، فاستدرك ليكمل حديثاً بدأه أولا ، فذكر أن المفعول بوجه عام قد يحذف لدلالة السياق عليه ، وهو يعنى بذلك ما يذكره البلاغيون فى الحذف للإختصار ، ومما ذكر من الأمثلة قوله تعالى (يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر ولكن الناس أكثر لا يعلمون) تقديره : ولكن أكثر الناس لا يعلمون أن الله هو القابض الباسط ، ثم يقرر منهج العرب فى هذا الباب ، فيقول : (والعرب ينظرون إلى مقصود الافادة فى هذا الباب ونحوه ، فإن كان المقصود نسبة الفعل إلى الفاعل اقتصروا عليه ، فقالوا : فلان يعطى ويمنع ، ويصل ويقطع والله يحى ويميت ، لأنه ليس الغرض ذكر المعطى والممنوع والموصول والمقطوع والمحيا والممات ، ولكن الغرض وصف الفاعل بهذه الأفعال . وإن كان الغرض ذكر المفعول لا غير لم يتعرضوا للفاعل ، كقوله (قتل الخراصون) وقوله (قتل الانسان ما أكفره) وقوله (كتبوا كما كتبت الذين من قبلهم) وقوله (لعنوا بما قالوا) وقوله (أولئك الذين أبسلوا بما كسبوا) ليس الغرض ها هنا ذكر الكاتب ، ولا القاتل ، ولا اللاعن ، ولا المبسل ، وإنما الغرض فى نسبة القتل واللعن والكتب والأبسال إلى المذكورين ، وان تعلق الغرض بالفاعل والمفعول أتوا بهما ،

---

(١) الإشارة إلى الايجاز ص ١٧

كقوله تعالى : (وخلق كل شيء)[١]

وهذا كلام وفاه عبدالظاهر حقه ورده السكاكى والخطيب والزمخشرى وليس للشيخ ابن عبد السلام فيه فضل ، بل جاء حديثه دون هؤلاء ، وهو لم يذكر من أغراض حذف المفعول غير غرضين أحدهما الاختصار ، والثانى دلالة جزاء الشرط على المفعول فى فعل المشيئة والإرادة الواقع كل منهما شرطاً ، وقد تأثر ابن القيم بالشيخ فى هذا النص الأخير ، ونقله بلفظه[٢].

٤ ـ حذف الموصوفات :

وهو كما يذكر الشيخ ابن عبد السلام ضربان أحدهما : ما يظهر المراد به من السياق ، كقوله تعالى (ولئن رددت إلى ربى إن لى عنده للحسنى) تقديره إن لى عنده للمنزلة الحسنى ، الثانى : ما تقوم الصفة فيه مقام الموصوف ، كالباقية والآخرة والأولى[٣] .

هكذا جاء حديثه عن حذف الموصوف قاصراً ، لا يهتم بالغرض ، يقدر ما يهتم بتقدير المحذوف ، نعم إن هذا الموضع لم يلق عناية البلاغيين قدر ما لقى غيره من المواضع ، إلا أن ابن الأثير فى عصر الشيخ ، وابن قيم الجوزية بعده قد ذكرا أن حذف الموصوف يكثر فى النداء ، كقوله تعالى : (يا أيها الساحر) أى : يا أيها الرجل الساحر ، ويكثر فى المصدر ، كقوله تعالى :

---

(١) المرجع السابق ص ١٧ ، ١٨

(٢) الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان لابن قيم الجوزية ص ٧٥ ، ٧٦ ، ودلائل الاعجاز ١٧٦ : ١٩١ ، والكشاف ١ / ٦٦ ، ٢٢١ ، ٣ / ٥٥٣ ، والمفتاح ٩٩ ، ١٠٠ والمثل السائر ٢/٣٠٤ : ٣٠٨

(٣) الاشارة إلى الايجاز ص ١٢

(ومن تاب وعمل صالحاً) أى وعمل عملا صالحاً »[1].

ثم إن الشيخ قد ألمح إلى حذف الموصوف ، فما باله يترك حذف الصفة ؟ وهو ما بدأه النحاة ، وحلله ابن جنى فى الخصائص ، وابن الأثير فى المثل ، وغيرهما .

٥ ـ حذف الأفعال العاملة :

مثل له الشيخ بقوله تعالى : (انتهوا خيراً لكم) تقديره : انتهوا وأتوا خيراً لكم ، وقوله : (فأجمعوا أمركم وشركاءكم) تقديره : فأجمعوا أمركم وأدعوا شركاءكم ، وهكذا يصنع فى كثير من الأمثلة التى يذكرها[2] ، وهو فى ذلك بسبب من ابن الأثير ، ويتابعهما ابن قيم الجوزية ، قال ابن الأثير (ومن هذا الضرب إيقاع الفعل على شيئين ، وهو لأحدهما ، كقوله تعالى : (فأجمعوا أمركم وشركاءكم) المراد : أجمعوا أمركم وادعوا شركاءكم ، وقد قرأ أبى رضى الله عنه (فأجمعوا أمركم وادعوا شركاءكم ، وهذا دليل على ما أشرت إليه ، وهو كذلك مثبت فى مصحف عبد الله بن مسعود رضى الله عنه)[3].

٦ ـ حذف الأقوال :

ويمثل له الشيخ بآيات كثيرة منها قوله تعالى : (والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم) تقديره : يقولون سلام عليكم ، ويقدر فى كل موضع أحسن تقديره ، فيقدد فى قوله تعالى (كلما أرادوا أن يخرجوا منها أعيدوا فيها وذوقوا عذاب الحريق) وقيل لهم : ذوقوا عذاب الحريق ، ولا يقدر : ويقال ، لأنه لا يناسب (أعيدوا) وإنما يناسبه ـ وقيل ـ[4].

---

(١) المثل السائر ٢/ ٣١٣ ، ٣١٤ ، والفوائد ص ٨٦ ، ٧٧

(٢) الاشارة إلى الايجاز ص ١٦ (٣) المثل السائر ٢/٢٠١

(٤) الاشارة إلى الايجاز ص ٢١ ، ١٣

ولا يخفى صلة هذا النوع بالتفسير ، فهو من الأمور التى يدركها الناظر فى العبارة بسهولة ويسر ، ولذلك يقدر فى البلاغة بمقدار محدود وفى كلام ابن الأثير طرف من هذا النوع ، فى المثل السائر ٢/ ٣٠ ، ٣٠١ .

٧ ـ حذف فعل الأمر :

وقد مثل له الشيخ بقوله تعالى : (إنما أمرت أن أعبد رب هذه البلدة) تقديره : قل إنما أمرت أن أعبد رب هذه البلدة ، وقوله : (أفغير الله أبتغى حكما) تقديره : قل أفغير الله أبتغى حكما [١]

وهذا النوع داخل فى الباب الذى قبله ، فهو من قبيل حذف الأقوال ، فالفعلان اللذان قدرهما من هذه المادة ، فما الداعى إلى فصل هذا عن سابقه إلا تكثير الأقسام ، وإطالة الكلام ؟

٨ ـ حذف المبتدأ

وقد ذكر أمثلة كثيرة منها قوله تعالى : (وقالوا أساطير الأولين) تقديره وقالوا هذا القرآن أساطير الأولين ، وقوله : (ولا تقولوا ثلاثة) قدر الفراء ولا تقولوا هم ثلاثة ، وقدر بعض النحاة : ولا تقولوا : آلهتنا ثلاثة ، .

وقدر أبو على : ولا تقولوا هو ثالث ثلاثة ، فحذف المبتدأ والمضاف من الخبر ، ويدل على ذلك قوله تعالى : (لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة) وتقدير ما ظهر فى القرآن أولى من كل تقدير) [٢] .

---

(١) المرجع نفسه ص ١٨ .

(٢) الاشارة إلى الايجاز ص ١٥ .

وهـكذا يقف الشيخ من حذف المبتدأ موقفاً ضئيلا يقنع بتقدير المحذوف دون الإشارة إلى سر من أسرار الحذف التى وفاها الخطيب وشراحة فى باب حذف المسند إليه .

٩ - حذف الخبر

وكذلك يصنع فى حذف الخبر ويمثل له بأمثلة كثيرة منها ، قوله تعالى : (واللائى يئسن من المحيض من نسائكم إن إرتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللائى لم يحضن) تقديره : واللائى لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر ، أو واللائى لم يحضن كذلك (١) .

١٠ - حذف القسم

وعلى هذه الطريقة يسير فى حذف القسم ، فيقدر المحذوف على عادة المقسمين فإن كان المقسم مؤمناً قدر المقسم به لفظ الجلالة وإن كان كافراً قدر المقسم به مايليق بالعصر والحال ، ففى قوله تعالى : (لقد أنزلنا إليكم كتابا فيه ذكركم) تقديره : والله لقد أنزلنا إليكم كتاباً فيه ذكركم ، وفى قوله تعالى (لأقطعن أيديكم) .

تقديره : فبعزتى لأقطعن أيديكم ، لأن هذا القسم قد جرى على لسان فرعون ، وهو لم يكن مقراً بالله حتى يقسم به بل كان يقول : أنا ربكم الأعلى والذى عهد فى عصره هو قول السحرة له (بعزة فرعون إنا لنحن لغالبون) وعلى هذا ينبغى أن يكون تقدير القسم المحذوف مناسباً لافادة المقسمين واعتقاداتهم (٢) .

---

(١) المرجع ص ١٥ ، ١٦ (٢) الاشارة إلى الايجاز ص ١٤ ، ١٥ .

والشيخ ابن عبد السلام يسير على هذه الطريقة فى حذف جواب القسم وحذف الشرط ، وحذف ضمائر الصلة ، وحذف الجملة والجمل والحروف الجارة وهى طريقة أقرب إلى التفسير منها إلى البلاغة ، ولكنه فى الحديث عن حذف جواب الشرط وجواب لو ، يشير إلى السر البلاغى للحذف ، على غير ما كان نهجا عاما عنده فلننظر كلامه فيه

حذف جواب الشرط

فهو يقسم أجوبة الشرط إلى أنواع :

١ ـ أحدها ما يدل عليه ما قبله ، كقوله تعالى (وعلى الله فتوكلوا إن كنتم مؤمنين) تقديره : إن كنتم مؤمنين فتوكلوا على الله ، وكقولك (أنت طالق إن دخلت الدار) تقديره : إن دخلت الدار فأنت طالق ، ولا يجوز أن يكون قوله (أنت إطالق) جوابا للشرط ، لأن جواب الشرط لا يتقدم عليه ، ومعنى قولهم : سد مسد الجواب أنه دل عليه .

٢ ـ الثانى : ما تدل عليه العبارة كقوله تعالى : (وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم) لما كانت العادة أن المولى إذا طلق آذى المطلقة بقوله وفعله هدد بأن الله يسمع قوله ، ويعلم فعله زجرا له ، كأنه قال : وإن عزموا الطلاق فلا تؤذوهن بقول ولا فعل ، فإن الله سميع لأقوالهم ، وعالم بأفعالهم .

٣ ـ الثالث ما يدل عليه السياق ، كقوله تعالى : (وإن يعودوا فقد مضت سنة الأولين) جواب الشرط على الحقيقة فليحذروا أن يصيبهم مثل ما أصاب الأولين .

فذكر ذلك لدلالته على جواب الشرط . لا أنه هو الجواب . لأن مضى سنة الأولين لا يكون مشروطا بعودهم(١) .

وهذه الأقسام الثلاثة أمرها سهل هين ، وهى تتردد على ألسنة البلاغيين وفى كتبهم كابن الأثير والخطيب ومن قبلهما دارسو الإعجاز القرآنى كالرمانى والخطابى والباقلانى وغيرهم . لكن الشيخ قد ذكر لحذف الجواب غرضاً مهماً فى باب ـ لو ـ حينما قال : « وقد يحذف جواب لو تفخيما له وتهويلا . ليذهب السامع فيه إلى كل ممكن من ترغيب ، أو ترهيب ، فانه لو عين إقتصر السامع عليه ، وربما خف أمره عنده ، وإذا حذف فما من شيء يسمعه السامع لا يجوز أن يكون الأمر أعظم منه .

وقد غلب على هذا النوع وقوعه فى سياق التهديد ، وله أمثلة أحدها قوله تعالى : (ولو ترى إذ وقفوا على النار) وقوله (ولو ترى إذ وقفوا على ربهم) وقوله : (ولو ترى إذ المجرمون ناكسو رؤسهم عند ربهم) .

وقوله : (ولو ترى إذ فزعوا فلا فوت) وقوله : (ولو ترى إذ يتوفى الذين كفروا الملائكة) وقوله (ولو ترى إذ الظالمون فى غمرات الموت) . والتقدير فى كل هذا : لرأيت أمراً هائلا منكراً لا يعرف مثله »(٢) .

وهو هنا بلاغي بكل معانى هذه الكلمة . فأنت تراه يبين السر البلاغى لحذف جواب الشرط ، ثم يبين أنه يطرد فى مقام التهديد ، ثم يبين فضل حذف جواب الشرط على ذكره :

---

(١) الاشارة إلى الايجاز ص ١٣ ، ١٤

(٢) » » »

وذلك أن حذفه يجعل السامع يذهب فى تقديره كل مذهب ، ولو ذكر لخف أمره .

واقتصر السامع منه على مدلول المذكور ، وهذا ما ذكره الخطابى والرمانى بعينه فى باب حذف جواب الشرط .

فالخطابى يرد على من يعيب الحذف والاختصار فى قوله تعالى :(ولو أن قرآنا سيرت به الجبال أو قطعت به الأرض أو كلم به الموتى) بقوله :

« إنما جاء حذف الجواب فى ذلك وحسن لأن المذكور منه يدل على المحذوف ، والمسكوت عنه من جوابه ، ولأن المعقول من الخطاب عند أهل الفهم كالمنطوق به .

والمعنى : ولو أن قرآنا سيرت به الجبال أو قطعت به الأرض أو كلم به الموتى لكان هذا القرآن .

وقد قيل : إن الحذف فى مثل هذا أبلغ من الذكر لأن النفس تذهب فى الحذف كل مذهب ، ولو ذكر الجواب لكان مقصوراً على الوجه الذى تناوله الذكر . فحذف الجواب كقوله : لو رأيت عليا بين الصفين ، وهذا أبلغ الذكر لما وصفنا .[1] .

وهذا المعنى قد رده الرمانى بعد الخطابى ، وعبر عنه من بعدهما الشيخ عبد القاهر والشيخ ابن عبد السلام .

فعبد القاهر هذا القائل عن الحذف : « هو باب دقيق المسلك . لطيف

---

(١) بيان اعجاز القرآن للخطابى ص ٥١ ، ٥٢

المأخذ ، عجيب الأمر ، شبيه بالسحر . فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر ، والصمت عن الإفادة أزيد للافادة ، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق ، وأتم ما تكون إذا لم تبن »[1] .

والواقع أن موقف الشيخ عز الدين من الإيجاز بالحذف موقف مشكور وإن جاء كلامه عن بعض أنواعه مشبعاً مستقصى وفى البعض الآخر موجزاً مقتضباً ضئيلا هزيلا ، فأوفى كلامه فى حذف المضاف وحذف جواب الشرط ودون ذلك حذف المفعولات .

وأما حذف المبتدأ أو الخبر ، وضمائر الصلة والأفعال والأقوال والموضوعات وغير ذلك فقد غلب عليه فى هذه الأنواع الإيجاز ، والاكتفاء بسوق الأمثلة وتقدير المحذوف ، وهو فى بعضها ناقل عن سابقيه ، وعلى الجملة فهو مهتم بتقدير المحذوف حتى نراه يضع لذلك ضوابط فنية يلجأ إليها عند الحاجة .

ومن هذه الضوابط : الاختصار والخفة والمناسبة والفصاحة وغير ذلك ، ولنذكر كلامه عن هذا بعد أن رأيناه فى غير موضع .

يقول : وتقدير ما ظهر فى القرآن أولى من كل تقدير ، فحينما يذكر قوله تعالى (فما أوجفتم عليه) يقول (تقديره فما أوجفتم على أخذه ، أو على حيازته أو على اغتنامه ، أو على تحصيله ، فيقدر من هذه المحذوفات أخفها وأفصحها ، وأشدها موافقة للغرض ، فى هذه الآية فتقدير (أخذه) ها هنا أحسن من تقدير (اغتنامه) لأنه أخصر .

---

(٢) دلائل الاعجاز ص ١٧٠ ط خفاجى

ومن تقدير (حيازته) لثقل التأنيث الذى فى حيازته ، وكذلك جميع حذوف القرآن من المفاعيل والموصوفات وغيرهما ، لا يقدر إلا أفصحها ، وأشدها موافقة للغرض ، لأن العرب لا يقدرون إلا ما لو لفظوا به لكان أحسن ، وأنسب لذلك الكلام كما يفعلون ذلك فى الملفوظ به .

مثال ذلك قوله تعالى : (جعل الله الكعبة البيت الحرام قياماً للناس) قدر أبو على : جعل الله نصب الكعبة .

وقدر بعضهم : جعل الله حرمة الكعبة وهو أولى من تقدير أبى على ، لأن تقدير الحرمة فى الهدى والقلائد والشهر الحرام لاشك فى فصاحته ، وتقدير النصب فيها بعيد من الفصاحة .

وكذلك التقدير فى قوله صلى الله عليه وسلم : « فإن سفك دمائكم » أحسن من تقدير : فإن صب دمائكم ، أو فإن إراقة دمائكم . لأن فى الإراقة ثقل التأنيث ، وفى الصب ثقل التشديد .

ولا يقدر : فإن سفح دمائكم تيمنا بذكر السفك لكونه فى القرآن فى قوله تعالى (ويسفك الدماء)

وكذلك تقدير وغصب أموالكم أولى من تقدير : وأخذ أموالكم . لأن الأخذ منقسم إلى الحلال والحرام . فتعين هذا التقدير بالشرع .

وكذلك تقدير : وثلب أعراضكم أولى من تقدير : وإذاية أعراضكم لبعده من تقدير : وانتهاك حرمة أعراضكم ، لما فيه من الطول ، ولأن إختصار المحذوفات أحسن من إطالتها فلا يقدر مافيه طول إلا عند الإضطرار إلى الإطالة .

كقوله تعالى :(إن الله مبتليكم بنهر) تقديره : إن الله مبتليكم بشرب ماء نهر .

وكقوله : (فقبضت قبضة من أثر الرسول) تقديره : فقبضت قبضة من أثر حافر فرس الرسول .[1]

د/ عبد المنعم سيد عبد السلام
مدرس البلاغة والنقد
كلية اللغة العربية بأسيوط

---

(١) الاشارة الى الايجاز ص ٤٠ .